

حوكمة قطاع الأمن في المرحلة الانتقالية

موجز السياسات الثاني

في تحسين حوكمة قطاع الأمن. مدى التقدم في إرساء إشراف مدني يُمكن أن يُمثل إنعكاسا لمدي التقدم نحو ضمان عملية انتقالية دائمة ومستدامة بوجه عام أو شرطا مسبقا لها ، وبالتالي فإنه يجب التركيز المستمر على هذا المجال ذي الأولوية طوال العملية الانتقالية.

توجدُ بعض الطّرق المُختصرة التي يُمكن تقديمها لتسريع عملية إرساء رقابة مدنية تتطلّب بناء العلاقات والثقة مع قطاع الأمن والاتفاق على رؤية وقيم مُشتركة بين جميع الجهات الفاعلة وتصميم سياسة واضحة وإطار استراتيجي متفق عليه بشكل مشترك ووضع أطر قانونية وبناء قدرات ومعرفة المدنيين ليكونوا قادرين على قيادة القضايا والمشاركة فيها مهنيا وضمان قبول أوسع لقواعد ومعايير الرقابة المدنية من قبل جميع الأطراف. إلا أنه غالبا ما يتوقف الإشراف المدني على تمكين الجهات الفاعلة المدنية تدريجيا من لعب دور أكثر تأثيرا في الرقابة المدنية فضلا عن إظهار الفوائد الملموسة لقطاع الأمن من الرقابة المدنية الفعالة بشكل تدريجي. عادة ما تبدأ هذه القوى في الظهور من خلال عدة عوامل موصوفة في موجز السياسة هذا.

الرقابة المدنية على قطاع الأمن - الدّروس والممارسات الجيدة

نظرة عامة

يتمثل أحد الأهداف الأساسية لأغلب عمليات الانتقال وإصلاح قطاع الأمن في المساعدة على إرساء إشراف ورقابة المدنيين على قطاع الأمن من أجل المساعدة في عملية بناء قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة والمساءلة. إن مفهوم أن يلعب المدنيون دورا رقابيا رائدا في قطاع الأمن وينخرطون في قرارات السياسة الأمنية الرئيسية ويديرون قضايا الميزانية الوطنية الأساسية ويُنظّمون ولايات ومهام قطاع الأمن وهيكله وسلطاته هو مبدأ دولي أساسي وراسخ لحوكمة قطاع الأمن. كثيرا ما أشارت مُختلف أطر السياسات التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى أهميّة الإشراف والرقابة المدنيّة والتي أصبحت تُمثلُ معيارا دوليا مُعترفا به بشكل جيّد. لكن وعلى الرّغم من وجود مبادئ دولية ومواصفات معيارية مُعترف بها على نطاق واسع تُساعد على تحديد الخصائص المشتركة للإشراف المدني، لا توجد عمليتان متشابهتان حول كميّة إرساء إشراف مدنيّ على القوات المسلحة، بل يُمكن النظر في نماذج ونهج مختلفة لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في إقامة رقابة وإشراف مدنيين فعّالين.

وقد أظهرت الدروس الدولية أنه نظرا لتعقيد العملية، يجب اتباع نهج تدريجي (حتى لو امتدّت العملية لعقد من الزمان) لإرساء رقابة مدنيّة قبل الوصول في النهاية إلى إشراف مدني من أجل تحقيق نتائج مؤثرة

إزالة الغموض عما تنطوي عليه الرقابة المدنية والإشراف المدني وتحديد فوائدها وقيودها

غالبا ما يكون مفهوم الرقابة المدنية غير مفهوم بشكل جيد. إن عملية إرساء رقابة مدنيّة لا تعني إعطاء السّلطة المطلقة للمدنيين في جميع المسائل المتعلقة بالأمن، بل بالأحرى إنشاء نظام للضوابط والتوازنات والضمانات والرقابة لضمان مساءلة قطاع الأمن وكذلك لضمان أن يخدم هذا القطاع مصالح كلّ من الدولة والمجتمعات المحليّة ويظلّ فعالا في التعامل مع التهديدات الناشئة. فحتى في أفضل السيناريوهات التي يُدار فيه نظام حوكمة قطاع الأمن بشكل جيد، فإنّه يتعيّن على قطاع الأمن الاحتفاظ بدرجة من الاستقلالية في المسائل التشغيلية الداخلية لضمان مهنية القطاع ومنع تطويعه لخدمة مصالح سياسيّة. ومن الناحية المثالية، ينبغي إضفاء درجة من المسؤولية المشتركة في إدارة قطاع الأمن والإشراف عليه.

كقاعدة عامة، يُمكن للقيادة المدنية تحديد الأهداف الشاملة والقواعد وأولويات السياسة العامة (مثل التهديدات الأولية التي يتعين التصدي لها) مع ترك الأمر لقطاع الأمن في إطار سيادة القانون لكيفية تنظيم نفسه داخليا لتحقيق تلك الأهداف باستثناء حالات الطوارئ أو الأزمات حينها لا تتولّى العناصر المدنية في الحكومة إدارة العمليات الأمنية بشكل مباشر (وحتى في مثل هذه الظروف سيظلّ الدور المباشر محدوداً).

تتمثل نقطة الانطلاق الهامة للمناقشات بشأن الرقابة المدنية في توضيح ولايات واختصاصات وأدوار مختلف الجهات الفاعلة في الرقابة المدنية. ينبغي إعطاء المدنيين الوظائف الأساسية المتعلقة بالسياسات والصياغة القانونية مع إتاحة الفرصة لاستشارة قطاع الأمن في هذه العمليات ولكن ينبغي أن تكون سلطات صنع القرار النهائي في يد السلطة التنفيذية والبرلمان. وتتمثل المهام التكميلية المُسندة للعناصر المدنية في الحكومة في مسؤوليات تخصيص الموارد (الميزانية) واتخاذ القرارات المُتعلّقة بعمليات الانتشار (مثل حفظ السلام أو الاستجابة للأزمات أو العمليات الاستثنائية ضد التهديدات الخارجية والمحلية). وكمثال على ذلك، تُدرج بلدان مختلفة في الأحكام القانونية التي تحدد سلطات البرلمان أن البرلمان وحده هو الذي يمكنه الموافقة على نشر قوات خارج حدود البلد. وبالمثل،

عادة ما تكون السلطة التنفيذية وحدها هي التي تستطيع إعلان حالات الطوارئ الوطنية أو السماح بمشاركة القوات المسلحة (بدلا من الشرطة) في وظائف الأمن الداخلي على أساس كل حالة على حدة (مع اشتراط تقديم التقارير إلى البرلمان). في المقابل، يجب أن تتخذ القوات المسلحة القرار النهائي بشأن كيفية إجراء العمليات ومتطلبات التدريب الداخلي والتجنيد في الرتب المتوسطة والصغيرة في نطاق الميزانية المُخصّصة والأوامر التكتيكية. وبشكل عام، يتمّ تنظيم الرقابة على قطاع الأمن لقياس أو تقييم مدى تطبيق القوات المسلحة للقواعد المعمول بها وتنفيذ سياسات الحكومة، وليس للتدخل أو إملاء كيفية إجراء عمليات مُعيّنة. يُمكن للحكومة بعد ذلك أن تستخدم سلطاتها في الميزانية (تخصيص الموارد) وسلطات المُقاضاة والتعيين لمساءلة قطاع الأمن عن كيفية أدائه أو سلوكه في حدود السياسات أو القوانين.

ضمان أن تكون السيطرة المدنية جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني

بالنظر إلى ديناميكيات القوة والنفوذ التي تكون غالبا غير متكافئة بين الجهات الفاعلة المدنية والأمنية في بداية العمليات الانتقالية، فإنّه يصعب ببساطة تفويض الإشراف المدني والرقابة المدنية على قطاع الأمن من خلال القوانين أو التوجيهات. وبشكل الإطار القانوني والدستور على وجه الخصوص، أساسا هاما يُمكن من تنظيم الإشراف المدني. إن الإطار القانوني في حد ذاته، حتى لو تمت صياغته بشكل جيد في نطاق أفضل الممارسات الدولية، لا يضمن التأثير الكافي والوصول إلى ممارسة الإشراف المدني على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، في بعض الأحيان وكما رأينا في شيلي أو تركيا أو إسبانيا، فإنّه لا يمكن إدخال الصلاحيات الكاملة للإشراف في الإطار القانوني إلا بعد عدة سنوات من انطلاق العملية الانتقالية. في الأثناء وفي غياب إصلاحات قانونية، تمّ اتخاذ المزيد من الخطوات الأساسية في جميع السياقات الثلاثة سابقة الذكر للمساعدة في تهيئة المجال لمزيد من المشاركة المدنية في قضايا الدفاع والسياسات الأمنية الأخرى. وفي بعض الحالات، يمكن للمدنيين أن يمارسوا وظائف رقابية هامة حتى وإن لم يتمّ إصلاح الإطار القانوني إصلاحا كاملا، ولكن من أجل تحقيق نتائج دائمة، يجب تمكين سلطات الرقابة وعكسها من خلال الإطار القانوني بما في ذلك الدستور.

معرفة وفهم حوكمة قطاع الأمن أمر بالغ الأهمية

يجب أولاً على الجهات الفاعلة المدنية أن تكتسب الكفاءات والمعرفة اللازمة بشأن المواضيع الأساسية المتعلقة بالأمن لإجراء تدخلات ذات صلة وبناءة بشأن قضايا السياسة الأمنية إذ يصعب على الجهات الفاعلة المدنية أن تتحكم في قرارات سياسة الأمن القومي الرئيسية وتوجهها إذا كانت تفتقر إلى المعرفة والفهم الكافيين لقضايا الإصلاح الأساسية التي تجري مناقشتها. يمكن القول بأن الكفاءة القويّة للجهات الفاعلة المدنية وإدراكها الصّحيح لمفاهيم وممارسات الرقابة المدنية وحوكمة قطاع الأمن من قبل الجهات الأمنية تُمثل العوامل الوحيدة التي يُمكن أن تجزم فيما إذا كان المدنيون قادرين على التأثير بأي شكل من الأشكال على السياسة الأمنية أو حتى على تولي الرقابة على قطاع الأمن.

غالباً ما يتمثل الخطر في أن يؤدي الانخراط في قضايا مُتعلّقة بالأمن دون معرفة كافية بالقطاع إلى إصدار توصيات غير مفيدة أو حتى إنشاء سياسات غير ذات صلة والذي من شأنه في النهاية إلى تفويض مصداقية الجهات الفاعلة المدنية في نظر قطاع الأمن. لذلك يتعيّن خاصة في المراحل الأولى من العملية الانتقالية مطابقة طموحات الرقابة مع القدرات/المعرفة المكتسبة: تقديم واقتراح تدابير أكثر طموحاً تدريجياً للرقابة والسياسات مع اكتساب المدنيين معرفة كافية بالموضوعات. وكمثال على ذلك، ركّزت العديد من برامج الرقابة البرلمانية في البلقان أولاً على خلق معرفة عامة بحوكمة وإصلاح قطاع الأمن ثم العمل مع البرلمانين على معرفة الأسئلة التي يجب طرحها، ثم توسيع الصلاحيات إلى زيارات ميدانية أو تحقيقات أكثر تعمقاً في قطاع الأمن. وكثيراً ما امتدت هذه البرامج حتى لفترتين أو ثلاث فترات انتخابية قبل أن تُظهر نتائج ذي أثر.

التأكد من أن قرارات الرقابة والسياسات قائمة على الأدلة ومستنيرة بالتحليل والبيانات

ثانياً، تتمتع الجهات الفاعلة المدنية عادة بميزة نسبية واضحة وهي قدرتها الخاصة على النفاذ إلى مجموعة من المعلومات والتحليلات التي لا تستطيع غالباً المؤسسات الأمنية الوصول إليها. وفي هذا الصدد، يمكن للجهات الفاعلة المدنية أن توفر قيمة مضافة متميزة بفضل مساهمتها بمعلومات وتحليلات

أساسية يفتقر إليها قطاع الأمن في مناقشات السياسات الأمنية ويحتاجها إلى اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بأولويات السياسات والعمليات والإصلاحات. في هذه الحالة، يمكن أن تكون المعرفة والمعلومات أساسية لتمكين الجهات الفاعلة المدنية في جهودها الرقابية لكنها تحتاج إلى إعطاء الأولوية في جمع وتحليل هذه البيانات. يُمكن أن يكون إجراء البحوث أو تقييم الاحتياجات أو تنظيم العمليات الاستشارية مع المجتمعات المحلية نقاط دخول أولية مهمة للمدنيين لإظهار عمق المعرفة التي يمكنهم توفيرها لعملية صياغة السياسات الأمنية. وتضطلع وسائل الإعلام أيضاً بدور هام في نشر المعلومات الأساسية وتعزيز الحوار بشأن السياسات الوطنية بشأن القضايا الأساسية لقطاع الأمن. فمن خلال عملها الاستقصائي، يُمكن لوسائل الإعلام أن تكون جهة رقابية مُهمّة بالنسبة لقطاع الأمن. لكن يجب الحرص على أن تكون هذه المعلومات مدروسة جيداً ومدعومة بأدلة واضحة وأن تُحلّل تحليلاً جيداً.

تحقيق التوازن بين الرقابة / المساءلة والدعم البناء للمؤسسات الأمنية

يمكن للجهات الفاعلة المدنية أن تكتسب تدريجياً المزيد من النفوذ من خلال توفير فوائد ملموسة وقيمة مضافة في تعزيز فعالية أو كفاءة قطاع الأمن بدلاً من السعي إلى اتباع نهج رقابي عقابي وتدخل بشكل مفرط للرقابة المدنية. ويمكن القيام بذلك من خلال توفير دعم كاف وفي الوقت المناسب لميزانية القطاع (أو الحد من مواطن الضعف المُسجّلة على مستوى الإنفاق) وتوفير التشريعات ذات الصلة والفعالة لتعزيز فعالية ومساءلة القطاع وتقديم توصيات مفيدة للإصلاح ترمي إلى تحقيق التوازن بين مصالح المجتمعات وقطاع الأمن. وعادة ما تكون الشراكة البناءة بين الجانبين أساسية لبناء الثقة اللازمة بين جميع الأطراف من أجل المشاركة في أنشطة الرقابة.

ضمان التنسيق والاتساق بين الجهات الفاعلة المدنية

حتى في السياقات التي توجد فيها حواجز سياسية ومؤسسية كبيرة تحدّ من إمكانية الوصول والنفوذ للجهات الفاعلة المدنية للإشراف على قطاع الأمن والتي يُمكن أن يبدو فيها هذا الهدف في البداية غير مقبول، يمكن أن تُسفر العملية التدريجية على المدى

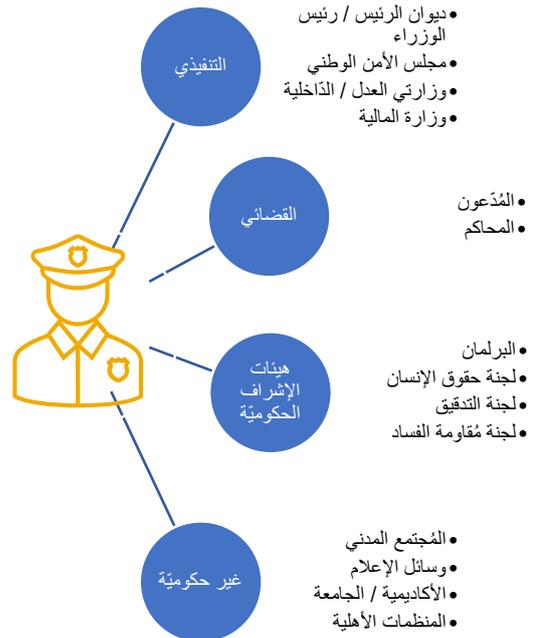
في أي نظام يعمل بشكل جيد لحوكمة قطاع الأمن توجد عادة مجموعة من الجهات الفاعلة المدنية التي توفر الرقابة و/أو تضطلع بوظائف إدارية رئيسية في قطاع الأمن. ولكل جهة فاعلة أو نظام رقابي مزاياه الخصوصية ونقاط ضعفه النسبية، ويُمكنه فقط كنظام جماعي ومتناسق ضمان الرقابة المدنية الفعالة على قطاع الأمن. إن الهدف من قيام العديد من الجهات الفاعلة بأدوار إشرافية وإدارية يضمن عدم تمكّن أي جهة فاعلة واحدة من التلاعب بقطاع الأمن أو استخدامه خارج إطار سيادة القانون أو لأغراض سياسية.

عادة ما يكون للسلطة التنفيذية (الرئيس ومجلس الوزراء وغيرهم) الدور الأكثر نشاطاً ومباشرة في الإشراف على قطاع الأمن وإدارته. في معظم أنظمة الحوكمة الأمنية التي يقودها المدنيون، يتم تعيين رئيس الحكومة كقائد أعلى للقوات المسلحة. لكن في حين أن العديد من البلدان لديها في الممارسة العملية تعريفات وسلطات مختلفة للقائد العام بما في ذلك مختلف الضوابط أو القيود على هذه الصلاحيات، فإن دور القائد العام هو قيادة وتنسيق استجابة قطاع الأمن للتهديدات الوطنية والخارجية الناشئة على المستوى الاستراتيجي وترك سلطات صنع القرار التكتيكي لرؤساء مختلف الأجهزة الأمنية. وفي العديد من البلدان يساعد القائد العام للقوات المسلحة مستشار للأمن القومي ومجلس للأمن القومي يضمنان أن يكون الرئيس على علم جيد بقضايا السياسة الأمنية الرئيسية وهذه الهيئات المحايدة أساسية أيضاً للربط بين العناصر المدنية والعسكرية/الأمنية للحكومة.

يمكن القول إن إحدى أهم وسائل الرقابة وأكثرها فعالية تتم من خلال وزارتي الدفاع والداخلية المسؤولين عن مختلف الأجهزة الأمنية. ويمكن لهذه الوزارات عندما تكون فعالة أن تضمن وضع سياسات سليمة وذات صلة لتوجيه مؤسسات قطاع الأمن وأن تكون عملية إصلاح قطاع الأمن مُزوّدة بالموارد الكافية ولكن أيضاً أن يتم إنشاء حاجز إداري بين صنع القرار السياسي (التنفيذي) والقوات المسلحة من خلال توجيه وإدارة المراسلات بين هذه المستويات. غير أن أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من السياقات الانتقالية في أوروبا الشرقية هو أهمية تحقيق التوازن في تكوين هذه الوزارات بين الموظفين المدنيين والنظاميين على حد سواء. وفي حالة بولندا وسلوفاكيا والجمهورية التشيكية، تمثلت إحدى أهم الإصلاحات الأولية في

المتوسط عن نتائج مهمة طالما ظلت الجهات الفاعلة متسقة في سعيها لتحقيق هذه الأهداف. يُمكن للجهات الفاعلة المدنية عندما تعمل بالتنسيق فيما بينها وتُقدّم وجهة نظر متماسكة أن تساعد في تشكيل وتوجيه مناقشات ووجهات نظر السياسة الوطنية التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قطاع الأمن. ففي جميع السياقات التي تمكّن فيها المدنيون من أن يكون لهم صوت أكثر تأثيراً في السياسات، رأينا العمل الذي قامت به الجهات الفاعلة المدنية من أجل تحقيق أهداف متكاملة أو مُتشابهة. وعلى عكس ذلك، فإن تشتت الآراء والمُفاربات من شأنه أن يُؤدّي إلى تفويض فعالية جهود الرقابة أو الإشراف المدنيين. وبالتالي، لكي تتمكّن العناصر المدنية في الحكومة وأصحاب المصلحة المدنيون بصفة عامة (بما في ذلك الأطراف غير الحكومية) من التأثير على مناقشات السياسة الأمنية وجهود الرقابة والتي من شأنها أن يكون لها أثر على سلوك المؤسسات الأمنية، فإنه يتعيّن عليها أن تضمن حدّاً أدنى من الاتساق على مستوى الرسائل ومقاربتها المُعتمدة في الرقابة. من ذلك أنه في بلدان مثل نيجيريا أو صربيا وخلال المراحل الأولى من العملية الانتقالية، عملت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على إنشاء منصات لتبادل المعلومات ووضع توصيات مُشتركة.

بناء نظام للإشراف وليس مجرد مجموعة من الأطراف



الشكل 1 مثال إرشادي لنظام الرقابة المدنية

إدارة مخاطر تسييس قطاع الأمن

تُبيّن دراسات الحالة الدولية وحتى تلك المتعلقة ببعض السياقات الأكثر تقدماً وتطوراً أن مدى اعتراف الجيش بمفهوم الرقابة والإشراف المدنيين أو التزامه به غالباً ما يكون مدفوعاً بمدى إظهار الكفاءة المهنية والقدرة والنزاهة في نهج الرقابة من قبل المدنيين. فإذا كان المدنيون غير قادرين على توفير إدارة فعالة وقيمة مضافة لصياغة السياسات، بل يسعون بدلاً من ذلك إلى استغلال قطاع الأمن أو تضليله أو تقويضه أو تسييسه، فمن الصعب بناء ثقة فعالة تستند إليها ثقافة وممارسة الرقابة المدنية.

لكن الأهم من ذلك هو الخطر العام المتمثل في أن تنتقل العملية الانتقالية من أحد طرفي الطيف (عسكرة السياسة) إلى الطرف الآخر (تسييس قطاع الأمن). لذلك ومن أجل إنشاء قطاع أمني فعال ومهني، يتعين أولاً الحد من تدخل الجيش في الشؤون السياسية. في إندونيسيا مثلاً وخلال عملياتها الانتقالية، قيدت من خلال الأحكام القانونية الفرص المتاحة لأفراد الأمن النظاميين للانخراط رسمياً في السياسة، وبدلاً من ذلك لا يمكن إلا للأفراد المتقاعدين الترشح للمناصب الانتخابية. وبالمثل، فإنه يجب أيضاً الحدّ من الإفراط المحتمل للسياسيين في اتخاذ القرارات التي ينبغي تركها للقوات المسلحة. فعلى سبيل المثال، اعتمدت كينيا ونيجيريا وغامبيا أحكاماً قانونية تنصّ على أنه يجب أن تكون التعليمات الصادرة من السلطة التنفيذية إلى القوات المسلحة مكتوبة دائماً لخلق درجة معينة من الشفافية في التفاعل بين المؤسسة العسكرية والسياسيين. وبالمثل، تهدف معظم الدساتير إلى الحد من سلطات التعيين في السلطة التنفيذية لتقتصر على أعلى الرتب في القوات المسلحة. تم تعلم دروس قاسية من تجربة ليبيريا وزامبيا حول خطر تسييس قطاع الأمن من خلال سلطات الرئيس المفرطة في تعيين الموظفين على مختلف المستويات مما أدى إلى التدخل غير المشروع في عمليات المؤسسات الأمنية والتأثير على نزاهتها ومهنتها وحيادها.

وضع قاعدة تقضي بأن يظل وزير الدفاع منصبا مدنياً (مع تفضيل المدنيين الذين ليس لهم تاريخ حديث في القوات المسلحة أو على الأقل الأفراد المتقاعدين). إن التمييز الواضح بين دور الوزير وقائد القوات المسلحة أمر أساسي للحد من التداخل المحتمل في السلطات / الأدوار ولكن أيضاً للحد من تدخل السياسيين (الوزراء مُعيّنون سياسياً) في التنظيم الداخلي للقوات المُسلّحة. وفي الوقت نفسه، فإن لمعظم الوزارات وظيفة مزدوجة تتمثل في دعم السياسات والأنظمة والإشراف على العمليات، لذلك من الشائع مشاهدة خليط من الموظفين المدنيين والموظفين النظاميين (المُعارين) في الوزارات.

يُمثل البرلمان الفعّال أحد أقوى الوسائل لمساءلة قطاع الأمن. فمن خلال وظائف التشريع والرقابة يمكن للبرلمان أن يضمن تنظيم قطاع الأمن بشكل جيد (وتزويده بالموارد) ولكن أيضاً يمكنه بشكل مستقل التدقيق في أداء وسلوك قطاع الأمن. وبالتالي، يتمتع البرلمان بسلطات مهمة لعقد جلسات استماع وإجراء زيارات ميدانية وبدء مناقشات مهمة حول السياسة العامة المُتعلّقة بإصلاح قطاع الأمن. فالبرلمان هو المفتاح لضمان إمكانية تمثيل الأصوات المُهمّشة في المجتمع وانعكاس احتياجاتها في السياسات أو القوانين.

يجب أيضاً الاعتراف بالدور الهام للمجتمع المدني في المساءلة والرقابة. ففي بلّدان مثل نيجيريا أو صربيا، كان المجتمع المدني بفضل خبرته ومعرفته القوة الدافعة للمطالبة بالإصلاح والتأثير على السياسات. ربما يغيب دور الرقابة المدنية عن السلطة المباشرة، ولكن يجب أن يكون للمجتمع المدني دور في توجيه صياغة السياسات الرئيسية (غالباً ما تكون انعكاساً لآراء / احتياجات المجتمع) ولكن أيضاً في الكشف عن أوجه القصور في المساءلة في قطاع الأمن. فعلى سبيل المثال، مثل المُجتمع المدني في أوروبا الشرقية المُحرّك الرئيسي للإصلاحات المتعلقة بمعالجة الفساد في القطاع بينما كان المجتمع المدني في زامبيا محورياً في قيادة الجهود الرامية إلى إصلاح الإطار القانوني لقطاع الأمن.

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن "ديكاف"

يكرس مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني جهوده لتحسين أمن الدول وشعوبها في إطار الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ولقد ساهم المركز منذ تأسيسه في عام 2000 في جعل السلام والتنمية أكثر من خلال مساعدة الدول الشريكة والجهات الفاعلة الدولية التي تدعم هذه الدول على تحسين إدارة قطاعها الأمني من استدامة من خلال إصلاحات شاملة وتشاركية. كما يعدّ المركز منتجات معرفية مبتكرة، ويعزز المعايير والممارسات الجيدة، ويقدم المشورة القانونية وفيما يتعلق بالسياسات، ويدعم بناء القدرات لدى أصحاب المصلحة في القطاع الأمني التابعين للدولة وغير التابعين للدولة على حد سواء.

DCAF – Geneva Centre for Security Sector Governance

P.O. Box 1360

CH-1211 Geneva 1

info@dcaf.ch

www.dcaf.ch

[@DCAF_Geneva](https://twitter.com/DCAF_Geneva)